المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية

د. طارق الحاج *

ABSTRACT

The Criteria Related to the Decision of Endowment Direct Credit Facilities in the Palestinian Banks

The aim of this study is to identify the criteria related to the decision of endowment direct credit facilities in the Palestinian banks.The research instrument used to collect data was a questionnaire distributed to more than (70) managers and credit employees in the Palestinian banks. (68) questionnaires were collected from which data was processed and analyzed using One Way ANOVA, Sheffe test and R^2.

The study concluded that Palestinian banks use a variety of criteria suches: financial, accounting, marketing, commercial, economic, legal and others. These criteria are not unified among banks as well.

The study recommended, that a "descriptive model" be adopted to helps determining the most important criteria concerning the decision endowment of direct credit facilities. It is hoped that this model may be followed by all Palestinian banks.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم توزيع (70) استبانة على مديري وموظفي الائتمان في تلك المصارف، أعيد منها (64) استبانة، وقد تمت معالجتها إحصائيا باستخدام تحليل التباين الأحادي (On Way ANOVA)، واختبار شفيه (Sheffe Test) للمقارنات البعدية بين المتوسطات، وكذلك تحليل الانحدار الخطي (R2).

وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف الفلسطينية تستخدم معايير مالية ومحاسبية، ومعايير تسويقية وتجارية، ومعايير اقتصادية، ومعايير قانونية، ومعايير أخرى، عند اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، ولكنها متفاوتة من حيث الأهمية، وغير موحدة بين المصارف.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات يمكن أن تسمى نموذجاً وصفياً يحدد أهم المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة ليحتذى بها من قبل المصارف الفلسطينية.

---

* قسم العلوم المالية والمصرفية - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة النجاح الوطنية - نـــابلس – فلسطين.

مقدمة الدراسة:

يعد استخدام الأموال من أهم الوظائف التي تمارسها المصارف التجارية، ويندرج ضمن هذه الاستخدامات، منح التسهيلات الائتمانية المباشرة (Peter, 2000)، وحين يقوم المصرف بهذه الوظيفة يحوّل أموالا سائلة من وحدات الفائض (من المقرضين أو المدخرين) إلى وحدات العجز (إلى المقترضين أو المستثمرين) (الحسيني والدوري، 2000)، مما يؤثر على مبدأ السيولة والربحية لديه(Peter, 1999)، وإذ يهدف المصرف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، من خلال الاستخدام الأمثل لموارده المالية(حسين، 1996)، ومنها منح الائتمان، فإنه لا يستطيع الإفراط في ذلك دون قيود وضوابط، لأن ذلك يؤثر على السيولة التي يجب أن يحتفظ بها لمواجهة التزاماته تجاه العملاء، وفي الوقت نفسه فإن سهولة الحصول على الائتمان، يدفع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين إلى الحصول على المزيد من الائتمان، مما يعني زيادة مخاطر عدم المقدرة على السداد (شامية، 1993)، لذا لا بد من وجود قواعد وأسس متعارف عليها لمنح التسهيلات الائتمانية، إذا ابتعدت المصارف عنها، فإنها تسبب أضرارا لها وللاقتصاد القومي بشكل عام، من هنا، فان دور التسهيلات الائتمانية بشكل عام، والتسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل خاص، يتمثل في خدمة هذه الوظائف، وتنفيذها على أكمل وجه محققة الربح والأمان في الوقت نفسه، وضمان الاستمرارية للبنك الذي يمنح تلك التسهيلات وتطورها ونموها (معلا وظاهر، 1991)، وهناك ثلاثة أسس ينبغي على إدارة البنك مراعاتها عند إقرار السياسة الائتمانية هي: الربحية، والسيولة، والأمان . والسيولة والربحية يسيران باتجاهين متعاكسين، لان ارتفاع السيولة في المصارف يعني الإبقاء على موارد المصرف المالية دون استخدام، فعليه أن يبحث عن أوجه استخدام مربحة لهذه الموارد، دون أن يعرضها للمخاطر(Rayburn, 1997)، وهذا ما يجعل عملية منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، عملية صعبة تكتنفها الكثير من المخاطر(Gitman, 2000)، لذا فمن الضروري الأخذ في الحسبان مجموعة من العوامل التي من شانها أن تؤثر إيجابا على كفاءة العمل المصرفي الذي ينعكس في النهاية على الأرباح (Shelagh, 1996).

ويقوم التعامل أصلا بين المصرف والعميل على الثقة بين الطرفين، ومع ذلك فان المصرف، قبل أن يقدم تسهيلات ائتمانية مباشرة للعميل، لا بد له من التأكد من عدة أمور مركزاً على الموقف المالي الحالي والمتوقع للعميل (Garrison,1998)، ومدى احترام العميل لتعهداته،

وكيفية قيامه بأداء ديونه، ومدى الضمانات التي سيقدمها العميل للمصرف كتأمين للوفاء بتعهداته للمصرف (الزيادين، 1993).

وقد تطورت التسهيلات الائتمانية للمصارف الفلسطينية على النحو الذي يظهر في الجدول(1)

جدول(1)

التسهيلات الائتمانية للمصارف الفلسطينية

التسهيلات الائتمانية	مليون $			
نوع التسهيلات	1997	1998	1999	2000
قروض	252.63	327.85	436.18	515.58
جاري مدين	325.55	448.87	530.94	764.62
تمويل تأجيري	0	0	0	0
سحوبات مصرفية وكمبيالات مخصومة	34.69	56.38	38.34	66.04
المجموع	612.87	833.10	1005.47	1346.25

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، النشرة الإحصائية، عدد32، آذار، 2001م.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم وجود معايير محددة وموحدة تستخدمها المصارف الفلسطينية أثناء اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، مما يؤدي إلى مخاطر تعود بالخسارة على المصرف، خاصة في ظل الظروف السائدة في الضفة الغربية ومحافظات غزة، من هنا كان لا بد من الإجابة عن هذه الأسئلة:

السؤال الأول: ما واقع المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية؟

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، في المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة عند المصارف الفلسطينية تبعاً لمتغير الجنس؟

السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، في المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة عند المصارف الفلسطينية يعزى للمؤهل؟

السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، في المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة عند المصارف الفلسطينية تعزى للخبرة؟

السؤال الخامس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، في المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة عند المصارف الفلسطينية تعزى للدورات؟

السؤال السادس: ما أكثر المعايير قدرة على تفسير قرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية؟

أهمية الدراسة وأهدافها:

تأتي أهمية هذه الدراسة من حيث كونها الأولى التي تبحث في المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية، وتزداد أهميتها لكون المصارف تمارس دوراً مهماً في تمويل المشروعات المختلفة، وتسهم بذلك في التنمية الاقتصادية، وهي بذلك تتحمل مخاطر منح الائتمان، خاصة إذا كان مباشراً، فإلى جانب تأثيره على سيولة البنك، فهناك مخاطر متعلقة بالوضع الاقتصادي والسياسي.

من هنا كان لا بد من وجود قواعد وأسس متعارف عليها، ضمن قوانين نقدية معلنة يتم الاعتماد عليها أثناء اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، بعيداً عن مزاجية صاحب القرار وارتباطاته الشخصية، وإذا ابتعدت المصارف عنها فإنها تسبب أضراراً لها وللاقتصاد بشكل عام، وهذه المعايير متفاوتة بين المصارف الفلسطينية ، وهي أيضا غير موحدة، لذا جاءت فكرة هذه الدراسة للتعرف على المعايير التي تتبعها المصارف الفلسطينية في قرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة ، وأهمية هذه المعايير للوصول إلى أنموذج يمكن أن يحتذى به من قبل المصارف الفلسطينية.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

يعرف الائتمان بأنه عملية بمقتضاها يرتضي المصرف مقابل فائدة أو عمولة معينة أن يمنح عميلاً بناء على طلبه سواء حالاً أو بعد وقت بعيد، تسهيلات في صورة أموال نقدية أو صور أخرى، وذلك لتغطية العجز في السيولة لتمكينه من مواصلة نشاطه، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية، أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل، أو تعهد البنك نيابة

عن العميل لدى الآخرين (ارشيد وجودة، 1999). ويقسم (ارشيد) التسهيلات الائتمانية من حيث **طبيعتها إلى نوعين:**

1 - التسهيلات الائتمانية المباشرة، وتشمل القروض والسلفيات، والجاري مدين والكمبيالات المخصومة. وبينما تعد الودائع – بأشكالها كافة - المصدر الرئيس لأموال المصارف التجارية، فإن التسهيلات الائتمانية المباشرة في المقابل تعد التوظيف الأساسي لتلك الأموال.

2 - التسهيلات الائتمانية غير المباشرة، وتشمل خطابات الضمان، وبطاقات الائتمان، والاعتمادات المستندية. وهذه التسهيلات لا تنطوي على دفع نقود إلى العميل بشكل مباشر، وقد جرت العادة على أن تأخذ البنوك تأمينات نقدية من عملائها على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة. ولِما قد يكون في بعض الحالات من مغالاة في طلب نسب عالية من التأمينات، مما شكل عقبات تعترض الأنشطة التجارية، فقد أصبحت التأمينات النقدية مقابل التسهيلات غير المباشرة غير ملحة كما كانت سابقاً، وأصبح البديل عنها في بعض الحالات ضمانات أخرى كالضمانات العقارية أو الأوراق التجارية، أو رهن أسهم وسندات، تماماً كما تفعل المصارف عند منح التسهيلات الائتمانية المباشرة.

وقد تطرق (الألفي، 1997) إلى علاقة التسهيلات الائتمانية المباشرة بالمخاطر، وعرف المخاطر الائتمانية وفقاً للمفهوم الضيق: بأنه الاحتمال القائم دائماً بعدم قيام الطرف المقابل للمصرف (العميل المدين) بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف وبالشروط والأوضاع كافة، وفي آجال الاستحقاق المتفق عليها مسبقاً.

أما المفهوم الواسع للمخاطر الائتمانية:فتمثل في الاحتمالات القائمة دائماً بعدم قيام الأطراف المقابلة للمصرف (أطراف متعددة) بالوفاء بالتزاماتها تجاه البنك، وبكافة الشروط والأوضاع، وفي آجال الاستحقاق المتفق عليها مسبقاً، وبالتالي نلاحظ أن المفهوم الواسع يمتد ليشمل الأنشطة المصرفية كافة التي يقوم بها المصرف.

أما معايير منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، فتنقسم إلى وسائل وإجراءات. وتتمثل الوسائل في :

أ - دراسة عناصر منح الائتمان المصرفي، التي تقوم على تقييم قدرة المقترض على تسديد أصل القرض وفوائده إلى المصرف في الموعد المحدد. وهناك خمسة عناصر لمنح الائتمان، وهي: الشخصية، والمقدرة، ورأس المال، والضمانات، والظروف الاقتصادية.

ب - الاستفسار عن سمعة العميل بهدف التوصل إلى قناعة تامة بأن العميل لديه النية السليمة للسداد، ومصدر المعلومات قد يكون داخلياً، أو من البنك المركزي، أو من خلال المقابلات الشخصية مع طالب القرض.

ج - تدريب موظفي الائتمان حيث إن قلة الخبرة قد تؤدي إلى إعطاء تسهيلات ائتمانية دون دراسة صحيحة، مما يؤدي إلى ارتفاع في القروض الهالكة في المصرف، ولتجنب ذلك يتم تدريب الموظفين على كيفية إجراء التحليلات المناسبة، وأخذ أكبر قدر من المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب.

أما إجراءات منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، فتشمل دراسة طلبات المقترض، وتحليل المركز المالي للعميل ، وطلب الضمان التكميلي... الخ.

وحدد **(Gitman, 1998)** أسس تقديم التسهيلات الائتمانية للزبون، وهي شخصية الزبون التي تدل على سمعته، والتزاماته المالية والتعاقدية، والمقدرة على الدفع. ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال القوائم المالية، ورأس المال، والضمانات، أي الأصول التي يملكها، والحالة، أي الأوضاع الاقتصادية السائدة. وفي مكان آخر يرى (Gitman)أن معايير تقديم التسهيلات الائتمانية تتمثل في كمية المبيعات، والاستثمار في الذمم المدينة، ومصارف الديون المعدومة.

وتوصل **(معلا وظاهر، 1999)** في دراستهم حول التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى أن المصارف الأردنية تستخدم مجموعة من المعايير المالية والمحاسبية والتسويقية والتجارية والاقتصادية والإدارية، إلى جانب عوامل أخرى مثل: مركزية المخاطر. وقد كانت هذه المعايير القانونية والتشريعية المرتبطة بالسياسة الائتمانية المصرفية ومركزية المخاطر ذات أهمية أكبر من غيرها من المعايير.

ويبين **(شاميه، 1993)** أهمية التسهيلات الائتمانية في مجال الإنتاج، إذ إن المشروعات الكبيرة بحاجة إلى رؤوس أموال ضخمة، وتصل أهميتها إلى الاستهلاك أيضاً، إذ يستطيع الأفراد الحصول على السلع المعمرة وتقسيط أثمانها، وهذا يوفر فرصا استثمارية مربحة للأفراد المدخرين، ويهيئ للأفراد والمشروعات، ورجال الأعمال، رؤوس الأموال اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية وإنشائها واستمرارها ، ويحصل الجهاز المصرفي في الوقت نفسه على الأرباح.

الطريقة والإجراءات:

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملاءمته لأغراض الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينته :

يتكون إطار الدراسة من جميع المصارف الفلسطينية وعددها عشرة مصارف. ويتكون مجتمع الدراسة من مديري وموظفي الائتمان في تلك المصارف، والبالغ عددهم (95) موظفاً. وبلغت عينة الدراسة (70)، استرجع منها (64) استبانة، أي ما نسبته (67%) تقريباً من مجتمع الدراسة، والجدول رقم (2) يبين خصائص أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيرات الجنس، والمؤهل، والخبرة، والدورات.

جدول (2)

خصائص عينة الدراسة تبعاً لمتغيراتها المستقلة

المتغيرات	المستويات للمتغير	ت	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	52	81.3
	أنثى	12	18.8
	المجوع	64	100
المؤهل	بكالوريوس	38	59.4
	دراسات عليا	26	40.6
	المجموع	64	100
الخبرة	أقل من 5 سنوات	28	43.8
	5 -10 سنوات	26	40.6
	أكثر من 10 سنوات	10	15.6
	المجموع	64	100
الدورات	لاشيء	22	34.4
	1 -3 سنوات	30	46.9
	أكثر من 3 سنوات	12	18.8
	المجموع	64	100

أداة الدراسة:

في ضوء اطلاع الباحث على المراجع المتخصصة والدراسات السابقة (معلا وظـــاهر، 1999) (Gitman, 1998) (الألفي،1997) (ارشيد وجودة، 1999).

قام الباحث بإعداد أداة الدراسة لتشتمل على (14) فقرة، موزعة على (5) معايير، وذلـــك علـــى النحو التالي:

- المعايير المالية والمحاسبية (5) فقرات.
- المعايير التسويقية والتجارية (4) فقرات.
- المعايير الاقتصادية (فقرتان).
- المعايير القانونية والتشريعية(فقرة واحدة).
- المعايير الأخرى (فقرتان).

والملحق (1) يبين أداة الدراسة.

صدق الأداة:

تعد الأداة المستخدمة صادقة؛ لأنها اعتمدت على الأداة البحثية التـــي طورهـــا (معـــلا وظاهر، 1999). وللتأكد من انسجام الأداة لقياس ما وضعت لأجلـــه بمـــا ينـــسجم مـــع واقـــع المصارف الفلسطينية، فقد عرضت على ثلاثة من المتخصصين من حملة الدكتوراه، فأشادوا بها وبصلاحيتها لقياس ما وضعت له، وللتأكد من اتساق الأداة وصدقها فقد استخرج معامل الارتباط (بيرسون) للعلاقة بين كل فقرة والدرجة الكلية للمعيار، حيث تبين أن جميع العلاقات كانت دالـــة إحصائيا عند مستوى ($\alpha = 0.01$)، والملحق (1) يبين ذلك.

ثبات الأداة:

للتحقق من ثبات الأداة، استخدمت معادلة (كرونباخ ألفا)، حيث وصـــل الثبـــات إلـــى (0.74)، وهذا جيد، ويفي بأغراض الدراسة.

متغيرات الدراسة:

أ - المتغيرات المستقلة:

اشتملت الدراسة على المتغيرات المستقلة الآتية:

1. الجنس وله مستويان (ذكر، وأنثى).
2. المؤهل العلمي، وله مستويان: (بكالوريوس، ودراسات عليا).

3. الخبرة، ولها ثلاثة مستويات:(أقل من 5 سنوات،5 -10 سنوات، أكثر من 10سنوات).
4. الدورات، ولها ثلاثة مستويات: (لا يوجد: 1 -3سنوات، أكثر من 3سنوات).

ب - المتغيرات التابعة:

وتتمثل في إجابات أفراد عينة الدراسة على المعايير المشار إليها في الاستبانة وفقراتها.

إجراءات الدراسة:

لقد تم إجراء الدراسة وفق الخطوات الآتية:

1 - إعداد الاستبانة واستخراج الصدق والثبات لها.
2 - تحديد عينة الدراسة.
3 - توزيع الاستبانات وجمعها.
4 - إدخال الاستبانات ومعالجتها إحصائيا.

المعالجات الإحصائية:

استخدم برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

1 - المتوسطات الحسابية والنسب المئوية.
2 - اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين.
3 - تحليل التباين الأحادي (One Way AVOVA)، واختبار شفيه (Sheffe test) للمقارنات البعدية بين المتوسطات.
4 - تحليل الانحدار الخطي (R^2).

نتائج الدراسة وتفسيرها:

أولا: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

وهو: ما واقع المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية؟

ولتحديد ذلك، استخدمت المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لكل فقرة، ولكل مجال من مجالات المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، كما في الجداول (3)،(4)،(5)، (6)،(7) كما يبين الجدول (8) ملخصاً لهذه المجالات، ومن أجل تفسير النتائج، اعتمدت النسب المئوية الآتية:

- 80% فأكثر كبيرة جداً.
- 70% - 79.9% كبيرة.
- 60 -69.9% متوسطة.
- 50% -59.9% قليلة.
- أقل من 50% قليلة جداً.

أ - مجال المعايير المالية والمحاسبية:

جدول (3)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لفقرات مجال المعايير المالية والمحاسبية

م	الفقرات	المتوسط*	النسبة المئوية
1	نسبة التداول	2.56	85.3
2	نسبة السيولة السريعة	2.56	85.3
3	فترة تحصيل الذمم (بالأيام)	2.66	88.6
4	فترة تخزين البضاعة المشتراة	2.22	74
5	الفترة اللازمة لتحويل المواد الأولية إلى نقدية (ساعة)	2.03	67.6
الدرجة الكلية للمجال		2.40	80

* أقصى درجة (3) درجات.

يتضح من الجدول رقم (3) أن درجة تأثير المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية لفقرات مجال المعايير المالية والمحاسبية، كانت كبيرة جداً في الفقرات (1،2،3) حيث كانت النسب المئوية للاستجابة لها أكثر من (80%)، وكانت كبيرة في الفقرة (4) حيث وصلت النسبة المئوية إلى (74%) ومتوسطة على الفقرة (5) حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة لها إلى (67.6%). وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للمجال كانت كبيرة جداً حيث وصلت إلى (80%).

ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى اهتمام البنوك التجارية بعدد من النسب المالية عند تحليل المركز المالي والائتماني للعميل، وهذا يتوافق مع ما أورده (حسين، 1996)

وخاصة أن الركود الاقتصادي، الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية، يجعل البنوك التجارية تولي اهتماما بالأصول ذات السيولة العالية، كمؤشر لمنح الائتمان.

ب - مجال المعايير التسويقية والتجارية:

جدول (4)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لفقرات مجال المعايير التسويقية والتجارية

م	الفقرات	المتوسط*	النسبة المئوية
1	السمعة التجارية للعميل	3	100
2	أسلوب التعامل السابق مع العميل	3	100
3	متوسط حجم المبيعات السنوية	2.41	80.3
4	تنوع أعمال العميل وأنشطته	2.25	75
الدرجة الكلية للمجال		2.66	88.6

*أقصى درجة (3) درجات.

يتضح من الجدول (4) أن درجة تأثير المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية لفقرات مجال المعايير التسويقية والتجارية، كانت كبيرة جداً على الفقرات (1، 2، 3)، حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة لها أكثر من (80%)، وكانت كبيرة في الفقرة (4)، حيث بلغت النسبة المئوية للاستجابة لها (75%).

وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للمجال كانت كبيرة جداً، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (88.6%). ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى عدّ حجم المبيعات كمؤشر للمقدرة التنافسية للمؤسسة في الأسواق، وبما أن هذا المؤشر لا يعد كافياً بمفهومه المطلق، فان البنوك التجارية تركز على نوعية هذه المبيعات، وهذا يتطابق مع ما توصل إليه (معلا وظاهر، 1999) و(Rayburn,1997). أما سجل التعامل مع البنك فلم يعد يلقى اهتماماً من قبل البنوك التجارية في فلسطين، لان الظروف الراهنة قد يكون خطرها أكبر بكثير من السمعة التجارية للعميل.

ج -مجال المعايير الاقتصادية:

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لفقرات مجال المعايير الاقتصادية

م	الفقرات	المتوسط*	النسبة المئوية
1	الجدوى الاقتصادية للنشاط المراد تحويله	2.41	80.3
2	المراحل التي قطعها المشروع الاستثماري	2.28	76
الدرجة الكلية للمجال		2.34	78

*أقصى درجة (3) درجات.

يتضح من الجدول رقم (5) أن درجة تأثير المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية لفقرات مجال المعايير الاقتصادية، كانت كبيرة جداً على الفقرة (1)، حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة لها أكثر من (80%)، وكبيرة على الفقرة (2)، حيث بلغت النسبة المئوية للاستجابة لها (76%). وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للمجال فقد كانت كبيرة، حيث وصلت النسبة المئوية إلى (78%).

ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى اهتمام البنوك التجارية بتقليل درجة الخطر عند منح التسهيلات الائتمانية، إذ إن درجة الخطر تكون أقل عند معرفة البنك المسبقة حقيقة المشروع من خلال دراسة الجدوى المقدمة له، وخاصة حينما يكون المشروع قد مر عليه فترة من مزاولة النشاط وأثبت وجوده. وهذه المعايير تعد أساسية، وتأخذ البنوك بها في العادة، عند منح الائتمان، وهذا ينسجم مع نتائج الدراسة التي أجراها (معلا وظاهر، 1999) عن البنوك الأردنية، والتي لا تختلف عن بنوك فلسطين.

ح -مجال المعايير القانونية والتشريعية:

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لفقرات مجال المعايير القانونية والتشريعية

م	الفقرات	المتوسط*	النسبة المئوية
1	تطابق التسهيلات المطلوبة مع السياسة الائتمانية للمصرف	2.87	95.6
الدرجة الكلية للمجال		2.87	95.6

*أقصى درجة (3) درجات.

يتضح من الجدول (6) أن درجة تأثير المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية لفقرات مجال المعايير القانونية والتشريعية، كانت كبيرة جداً على الفقرة (1) حيث وصلت النسبة المئوية إلى (95.6%). وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للمجال فقد كانت كبيرة جداً، حيث وصلت النسبة المئوية إلى (95.6%).

ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى التزام البنوك التجارية بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية المتعلقة بمنح التسهيلات الائتمانية ، والتزام موظفي التسهيلات الائتمانية بسياسات البنك المتعلقة بالائتمان.

هـ – مجال المعايير الأخرى:

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لفقرات مجال المعايير الأخرى

م	الفقرات	المتوسط*	النسبة المئوية
1	مركزية المخاطر للعميل	2.78	92.6
2	مشروعية الغرض من التسهيلات	2.75	91.6
الدرجة الكلية للمجال		2.76	92

*أقصى درجة (3) درجات.

يتضح من الجدول رقم (7) أن درجة تأثير المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الفلسطينية لفقرات مجال المعايير الأخرى، كانت كبيرة جداً على الفقرات (1،2)، حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة عليها (92.6%).

وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للمجال فقد كانت كبيرة جداً، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (92%). ويرى الباحث أن السبب في ذلك هو اهتمام البنوك التجارية بدرجة المخاطر المرتبطة بالعميل طالب الائتمان، وعزوفها عن تمويل مشروعات غير مشروعة.

و - المجالات والدرجة الكلية:

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لفقرات جميع المجالات

م	الفقرات	المتوسط*	النسبة المئوية
1	المعايير المالية والمحاسبية	2.40	80
2	المعايير التسويقية والتجارية	2.66	88.6
3	المعايير الاقتصادية	2.34	78
4	المعايير القانونية والتشريعية	2.87	95.6
5	المعايير الأخرى	2.76	92
الدرجة الكلية للمجال		2.61	87

*أقصى درجة (3) درجات.

يتضح من الجدول (8) أن المجال الرابع هو الأكثر تأثيراً، ويليه في المرتبة الثانية المجال الخامس، ويأتي المجال الثاني في المرتبة الثالثة، والمجال الأول في المرتبة الرابعة، وأقل المجالات تأثيرا هو المجال الثالث. وتظهر مثل هذه النتيجة في الشكل (1).

وتبلغ الدرجة الكلية للمجال 87%، وهي كبيرة جداً ، مما يؤكد أن جميع فقرات المعايير تؤخذ بالحسبان عند منح التسهيلات الائتمانية المباشرة من قبل البنوك في فلسطين، وذلك بسبب عدم رغبة البنوك بالمجازفة والتخلي عن أي من هذه المعايير، حتى لا ترتفع درجة المخاطرة وخاصة في ظل الوضع الحالي، وهذا يتطابق مع نتائج الدراسة التي أجراها (عبادي، 1997) والتي بين فيها أسباب رفض طلبات منح الائتمان، وكان منها عدم الثقة بالوضع السياسي، وعدم رغبة البنوك في التوسع بالإقراض.

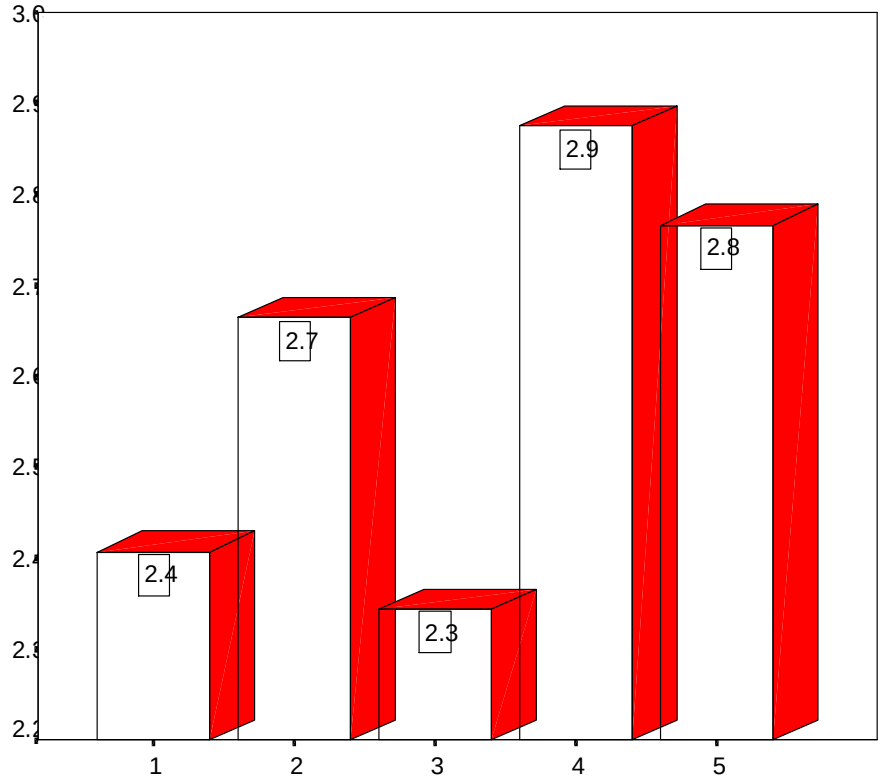

الشكل (1) المتوسطات الحسابية للمعايير

1= المعايير المالية والمحاسبية 2=المعايير التسويقية والتجارية 3= المعايير الاقتصادية
4= المعايير القانونية والتشريعية 5= المعايير الأخرى

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

وهو:هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، في المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية تبعاً لمتغير الجنس؟ وللإجابة عن هذا السؤال فقد استخدم اختبار (ت) والجدول (9) يبين ذلك :

جدول (9)

نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة تبعاً للجنس

المجالات	ذكر		أنثى		ت	الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
المعايير المالية والمحاسبية	2.40	0.37	2.43	0.47	0.26	0.79
المعايير التجارية والتسويقية	2.68	0.26	2.58	0.24	1.17	0.24
المعايير الاقتصادية	2.38	0.52	2.1	0.49	1.3	0.19
المعايير القانونية والتشريعية	2.88	0.32	2.83	0.38	0.47	0.63
المعايير الأخرى	2.82	0.39	2.50	0.52	2.43	*0.018
الدرجة الكلية للمعايير	2.63	0.23	2.50	0.30	1.63	0.107

*دال إحصائيا عند مستوى (α=0.05).

يتضح من الجدول (9) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مجالات المعايير المالية والمحاسبية، والمعايير التجارية والتسويقية، والمعايير الاقتصادية، والمعايير القانونية والتشريعية، والدرجة الكلية، تعزى لمتغير الجنس، في حين كانت الفروق دالة إحصائيا على مجالات المعايير الأخرى بين الذكور والإناث ولصالح الذكور، حيث كان المتوسط الحسابي عند الذكور(2.82)، وعند الإناث (2.50)؛ والسبب في ذلك يعود إلى زيادة نسبة الذكور عن الإناث، في مراكز اتخاذ القرار المتعلقة بمنح التسهيلات الائتمانية.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

وهو: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية تعزى للمؤهل؟

وللإجابة عن هذا السؤال فقد استخدم اختبار (ت). والجدول (10) يبين ذلك.

جدول (10)

نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة تبعاً للمؤهل

المجالات	بكالوريوس		دراسات عليا		ت	الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
المعايير المالية والمحاسبية	2.34	0.45	2.49	0.27	1.45	0.15

المعايير التجارية والتسويقية	2.59	0.26	2.76	0.23	2.76	*0.007
المعايير الاقتصادية	2.18	0.57	2.57	0.33	3.13	*0.003
المعايير القانونية والتشريعية	2.89	0.31	2.84	0.36	0.57	0.57
المعايير الأخرى	2.63	0.51	2.96	0.13	3.18	*0.002
الدرجة الكلية للمعايير	2.53	0.28	2.72	0.14	3.28	*0.002

*دال إحصائيا عند مستوى (α=0.05).

يتضح من الجدول (10) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مجالات المعـــايير القانونية والتشريعية، والمعايير المالية والمحاسبية، تعزى لمتغير المؤهل، في حين كانت الفروق دالة إحصائيا على مجالات المعايير التجارية والتسويقية، والمعايير الاقتصادية والمعايير الأخرى، والدرجة الكلية بين البكالوريوس والدراسات العليا ولصالح الدراسات العليا.

ويعود السبب في ذلك إلى أهمية الدراسة الجامعية والمؤهل العلمي العالي ، وهي أمور لها دور وتأثير في قرار منح التسهيلات الائتمانية.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

وهو: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية تعزى للخبرة؟

وللإجابة عن هذا السؤال فقد استخدم تحليل التباين الأحادي، حيث يبين الجدول (11) المتوسطات الحسابية للمعايير تبعاً للخبرة، بينما يبين الجدول (12) نتائج تحليل التباين الأحادي.

جدول (11)

المتوسطات الحسابية للمعايير تبعاً لمتغير الخبرة

المجالات	اقل من 5 سنوات		5 -10 سنوات		أكثر من 10سنوات	
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف
المعايير المالية والمحاسبية	2.22	0.45	2.47	0.23	2.72	0.31
المعايير التجارية والتسويقية	2.66	0.28	2.69	0.24	2.60	0.26
المعايير الاقتصادية	2.28	0.41	2.42	0.68	2.30	0.25
المعايير القانونية والتشريعية	2.78	0.41	2.92	0.27	3	0.000
المعايير الأخرى	2.60	0.47	2.84	0.41	3	0.000
الدرجة الكلية للمجال	2.51	0.28	2.67	0.23	2.72	0.000

جدول (12)

نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة تبعاً للخبرة

المجالات	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة
المعايير المالية والحاسبية	بين المجالات داخل المجالات المجموع	1.99 7.83 9.83	2 61 63	0.99 0.12	7.77	*0.001
المعايير التجارية والتسويقية	بين المجالات داخل المجالات المجموع	0.062 4.34 4.40	2 61 63	0.031 0.071	0.43	0.684
المعايير الاقتصادية	بين المجالات داخل المجالات المجموع	0.27 17.16 17.43	2 61 63	0.139 0.281	0.49	0.614
المعايير القانونية والتشريعية	بين المجالات داخل المجالات المجموع	0.44 6.56 7.00	2 61 63	0.220 0.108	2.04	0.138
المعايير الأخرى	بين المجالات داخل المجالات المجموع	1.42 10.56 11.98	2 61 63	0.711 0.173	4.104	*0.021
الدرجة الكلية	بين المجالات داخل المجالات المجموع	0.49 3.64 4.13	2 61 63	0.246 0.059	4.109	*0.012

*دال إحصائيا عند مستوى (α=0.05).

يتضح من الجدول (12) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مجالات المعـــايير التجارية والتسويقية، والمعايير الاقتصادية، والمعايير القانونية والتشريعية تعزى لمتغير الخبـــرة. في حين كانت الفروق دالة إحصائيا على مجالات المعايير المالية والمحاسبية، والمعايير الأخرى، والدرجة الكلية.

ولتحديد الفروق على المجالات الدالة والدرجة الكلية، فقد استخدم اختبار (شفيه) للمقارنات البعدية، ونتائج الجداول (13)(14)(15) تبين ذلك.

أ - المعايير المالية والمحاسبية:

جدول (13)

نتائج اختبار شفيه للمعايير المالية والمحاسبية تبعاً للخبرة

الخبرة	أقل من 5	5 -10	أكثر من 10
أقل من 5	×	-0.24*	-0.49*
5 -10		×	-0.24*
أكثر من 10			×

*دال إحصائيا.

يتضح من الجدول (13) أن جميع المقارنات كانت دالة إحصائيا بين مختلف مستويات الخبرة على المعايير المالية والمحاسبية ولصالح الخبرة الأعلى، وذلك على النحو التالي:

*بين أقل من 5 سنوات و (5 -10، أكثر من 10) ولصالح 5 -10، وأكثر من 10 سنوات.

*بين (5 -10 سنوات) و (أكثر من 10 سنوات ولصالح أكثر من 10سنوات).

ويعود السبب في ذلك إلى أن الخبرة يعتمد عليها في تحليل المعايير المالية والمحاسبية. وأن البنوك تعتمد على الموظفين ذوي الخبرة العالية، عند دراسة المعايير المالية و المحاسبية المتعقلة بقرار منح التسهيلات الائتمانية. ولأهمية هذا المعيار، فإن ذوي الخبرات القليلة لا يكون لهم دور في قرار منح التسهيلات الائتمانية.

ب - المعايير الأخرى:

جدول (14)

نتائج اختبار(شفيه) للمعايير الأخرى تبعاً للخبرة

الخبرة	اقل من 5	5 -10	أكثر من 10
أقل من 5	×	-0.23	-0.39*
5 -10		×	-0.15
أكثر من 10			×

*دال إحصائيا.

يتضح من الجدول (14) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للمعايير الأخرى بين ذوي الخبرة العالية (أكثر من 10) وبين باقي الخبرات، ولم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا. ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى مقدرة الموظفين ذوي الخبرة العالية من تحديد مركزية المخاطر للعميل ومشروعية الغرض من التسهيلات، أكثر من غيرهم، بسبب خبراتهم الواسعة التي اكتسبوها من خلال عملهم الطويل.

د -الدرجة الكلية:

جدول (15)

نتائج اختبار(شفيه) للدرجة الكلية للمجالات تبعاً للخبرة

الخبرة	اقل من 5	5 -10	أكثر من 10
أقل من 5	×	-0.15*	-0.21*
5 -10		×	-0.05
أكثر من 10			×

*دال إحصائيا.

يتضح من الجدول (14) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية للدرجة الكلية، بين أقل من (5) سنوات و(5 -10 سنوات، أكثر من 10 سنوات) ، ولصالح (5 -10) سنوات ، وأكثر من (10) سنوات ، بينما لم تكن الفروق دالة بين (5–10) سنوات، وأكثر من (10) سنوات . بمعنى أنه كلما زادت الخبرة، كانت النظرة للمعايير أفضل، وذلك بسبب نمو المعارف والمعلومات عند أصحاب الخبرة الأطول.

خامساً: النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس:

وهو: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، في المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية تعزى للدورات؟

وللإجابة عن هذا السؤال فقد استخدم تحليل التباين الأحادي، حيث يبين الجدول (16) المتوسطات الحسابية للمعايير تبعاً للدورات، في حين يبين الجدول (17) نتائج تحليل التباين الأحادي.

جدول (16)

المتوسطات الحسابية للمعايير تبعاً للدورات

المجالات	لا يوجد		1 -3 سنوات		أكثر من 3 سنوات	
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف
المعايير المالية والمحاسبية	2.23	0.40	2.44	0.37	2.63	0.30
المعايير التجارية والتسويقية	2.59	0.31	2.70	0.23	2.70	0.23
المعايير الاقتصادية	2.18	0.39	2.40	0.64	2.50	0.30
المعايير القانونية والتشريعية	2.72	0.45	2.93	0.25	3	0.000
المعايير الأخرى	2.68	0.45	2.73	0.48	3	0.000
الدرجة الكلية	2.48	0.25	2.64	0.26	2.76	0.000

جدول (17)

نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة تبعاً للدورات

المجالات	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة
المعايير المالية والمحاسبية	بين المجالات	1.28	2	0.644	4.59	*0.014
	داخل المجالات	8.55	61	0.140		
	المجموع	9.83	63			
المعايير التجارية والتسويقية	بين المجالات	0.180	2	0.090	1.30	0.28
	داخل المجالات	4.22	61	0.069		
	المجموع	4.40	63			
المعايير الاقتصادية	بين المجالات	0.69	2	0.482	1.78	0.17
	داخل المجالات	16.47	61	0.270		
	المجموع	17.43	63			
المعايير القانونية والتشريعية	بين المجالات	0.77	2	0.38	3.76	*0.029
	داخل المجالات	6.230	61	0.102		
	المجموع	7.00	63			
المعايير الأخرى	بين المجالات	0.845	2	0.422	2.314	0.108
	داخل المجالات	11.13	61	0.183		
	المجموع	11.98	63			

الدرجة الكلية	بين المجالات	0.68	2	0.341	6.01	*0.004
	داخل المجالات	3.45	61	0.056		
	المجموع	4.137	63			

*دال إحصائيا عند مستوى (α=0.05).

يتضح من الجدول (17) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مجالات المعايير التجارية والتسويقية، والمعايير الاقتصادية، والمعايير الأخرى، تعزى لمتغير الدورات، في حين كانت الفروق دالة إحصائيا على مجالات المعايير المالية والمحاسبية، والمعايير القانونية والتشريعية، والدرجة الكلية للمجال؛ ويعود السبب في ذلك إلى الدورات التي تعقدها البنوك للموظفين، ودورها في إعطاء موظف التسهيلات الائتمانية الخبرة في كيفية منح الائتمان المصرفي، وتحليل الوضع المالي للعميل.

ولتحديد الفروق بين المجالات الدالة والدرجة الكلية، فقد استخدم اختبار(شفيه) للمقارنات البعدية ونتائج الجداول (18)، (19)، (20) تبين ذلك.

أ - المعايير المالية والمحاسبية:

جدول (18)

نتائج اختبار(شفيه) للمعايير المالية والمحاسبية تبعاً للدورات

الدورات	لاشيء	1 -3	أكثر من 3
لاشيء	×	0.20-	*0.39-
1 -3		×	0.19-
أكثر من 3			×

*دال إحصائيا عند مستوى (α=0.05).

ويتضح من الجدول (18) أن الفروق كانت دالة إحصائيا بين لا توجد دورات، وأكثر من (3) دورات، ولصالح أكثر من (3) دورات ، في حين لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا؛ ويعود السبب في ذلك إلى عقد الدورات للموظفين، حيث إن لها دوراً في قرار منح التسهيلات الائتمانية.

ب - المعايير القانونية والتشريعية:

جدول (19)

نتائج اختبار(شفيه) للمعايير القانونية والتشريعية تبعاً للدورات

الدورات	لا شيء	1 -3	أكثر من 3
لا شيء	×	0.20-	0.27-
1 -3		×	*0.66-
أكثر من 3			×

*دال إحصائيا.

يتضح من الجدول (19) أن الفروق كانت دالة إحصائيا بين (1 -3سنوات) وأكثر من (3سنوات)، ولصالح أكثر من (3) سنوات، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا؛ والسبب في ذلك يعود إلى أهمية البعد القانوني والتشريعي في الدورات التي يتلقاها الموظفون.

د - الدرجة الكلية:

جدول (20)

نتائج اختبار(شفيه) للدرجة الكلية للمجالات تبعاً للدورات

الدورات	لاشيء	1 -3	أكثر من 3
لاشيء	×	0.15-	*0.28-
1 -3		×	0.12-
أكثر من 3			×

*دال إحصائيا.

يتضح من الجدول (20) أن الفروق كانت دالة إحصائيا بين لا شيء وأكثر من (3) سنوات ولصالح أكثر من (3) سنوات ، في حين لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا، ويعود السبب في ذلك إلى أهمية مركزية المخاطر للعميل، ومشروعية الغرض من التسهيلات الائتمانية.

السؤال السادس: ما أكثر المعايير قدرة على تفسير قرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية؟

وللإجابة عن هذا السؤال فقد تم استخدام معامل الانحدار الخطي(R^2) لتحديد التباين المفسر، والجدول التالي (21) يبين ذلك:

جدول (21)

نتائج الانحدار الخطي لتحديد أكثر المعايير قدرة على تفسير قرار منح التسهيلات الائتمانية

المجالات	R^2	القيمة التفسيرية (%)
المعايير الأخرى	0.542	%54.2
المعايير الاقتصادية	0.257	%25.7
المعايير المالية والمحاسبية	0.1	%10
المعايير القانونية والتشريعية	0.069	%6.9
المعايير التسويقية والتجارية	0.032	%3.2
المجموع	1.00	%100

ويتضح من الجدول (21) أن أكثر معيار يسهم في تفسير قرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية كان المعايير الأخرى، حيث فسرت ما نسبته (54.2%)، تليها المعايير الاقتصادية، حيث فسرت ما نسبته (25.7%) من التباين، ويرى الباحث أن الظروف الحالية أصبحت هي المعيار الهام في منح الائتمان، حتى لو توفرت باقي المعايير الأخرى، لأن المقدرة على السداد في ظل أوضاع اقتصادية وسياسية وأمنية غير مستقرة، أصبحت غير ممكنة وبالتالي فقد أصبحت المصارف تهتم بهذه المخاطر التي تكتنف منح التسهيلات الائتمانية ، لأنه يهمها تقليل نسبة المخاطر إلى أدنى مستوياتها ، كي تحافظ على أموال المودعين، وتحافظ بالتالي على سمعتها، حتى تحقق الأرباح المرجوة من منح الائتمان.

التوصيات:

في ضوء أهداف البحث ونتائجه، يوصي الباحث بما يأتي:

1. ضرورة زيادة الفترة اللازمة لتحويل المواد الأولية إلى نقدية، حيث أظهرت نتائج الدراسة انخفاض هذه النسبة (ساعة)، مما يشكل عائقاً في منح الائتمان المصرفي.
2. ضرورة تنوع أعمال العميل وأنشطته ، حيث أظهرت نتائج الدراسة عدم تنوع أنشطة العميل؛ مما يجعل ذلك عائقاً أمام منحه التسهيلات الائتمانية غير المباشرة من قبل المصارف التجارية الفلسطينية.

3. على المشروعات أن تثبت أهليتها في المقدرة على تقديم الضمانات للحصول على الائتمان، وأهليتها على السداد، وذلك لأن المصارف لا تركز على المراحل التي قطعها المشروع الاستثماري، كتركيزها على دراسة الجدوى، أثناء منح التسهيلات الائتمانية المباشرة.
4. على المصارف أن تتأكد من مشروعية الغرض من التسهيلات الائتمانية.
5. ضرورة اهتمام المصارف الفلسطينية بالمعايير الاقتصادية، حيث أظهرت نتائج الدراسة اهتمام المصارف بالمعايير الأربعة الأخرى أكثر من اهتمامها بهذا المعيار.
6. على المصارف الفلسطينية أن تضع معايير محددة وموحدة أثناء منح التسهيلات الائتمانية ، التي أشارت لها هذه الدراسة.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. الحسيني، فلاح، والدوري، مؤيد، "إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن ، 2000.
2. حسين محمود، "التسهيلات المصرفية، البنك المركزي الأردني"، دائرة التدريب، عمان، الأردن، 1996.
3. شاميه، أحمد، "النقود والمصارف"، دار زهران للنشر، عمان، الأردن ،1993.
4. معلا، ناجي، وظاهر، علي ، "العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الأردنية (دراسة ميدانية)، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد(26)،العدد (2)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن ، 1999.
5. الزيادين، جميل، "مؤسسات مالية متخصصة"، مؤسسة زهران للنشر، عمان، الأردن،1999.
6. ارشيد، عبد المعطي، وجودة، محفوظ ، "إدارة الائتمان"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
7. الألفي، أحمد، "الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، بنك التنمية الصناعية المصرية، الإسكندرية، مصر، 1997.
8. عبادي، سليمان، "خدمات التسليف في البنوك التجارية العاملة في فلسطين"، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، فلسطين، 1997.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Peter Ray , "Money and capital markets, seventh edition", McGraw-Hill. International Edition , 2000.
2. Pert Ray,"Commercial Bank Management", Fourth Edition, McGraw-Hill International Editio,1999.
3. Rayburn G.,"Accounting Tools in the Analysis and Control of Marketing Performance", Industrial Marketing Management ,1997. .
4. Gitman, Lawrence,"Principles of Managerial Finance", Ninth Edition, Addision- Wesley, Inc, 2000.
5. Sheleagh H., "Modern Banking in Theory and Practice", West Sussex: John Wiley and Sons ,1996.
6. Garrison Ra,"Managerial Accounting: Concepts for Planning, Control and Decision Making", 5th. Ed. Homewood, 111: Irwin,1998.
7. Gitman, J. Lwrence,"Principles of Managerial Finance", Brief Edition, Addison- Wesley, Inc,1998.